الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـــتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية في بعض البلدان المصدرة للموارد الطبيعية

مدوري عبدالرزاق
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية
CREAD، الجزائر
madouri1986@hotmail.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية لعينة متكونة من أربعة (04) دول نفطية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015م باستعمال نمادج البانل، بحيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سلبية ومعنوية بين القاعدة القانونية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، في حين كانت هناك علاقة موجبة ومعنوية بين مؤشري مراقبة الفساد، الصوت والمساءلة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. لنخلص في الأخير، بأن الحوكمة الرشيدة تتطلب الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة والمشروعة... بيد أنها جزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية، بحيث الحوكمة الضعيفة تعيق النمو.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الفساد، نماذج البانل، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The aim of this study is to determine the impact of good governance indicators on economic development, with a sample of 04 petro states over a period between 1996 and 2015 by using the panel models ,the results of this study show the existence of a significant and negative correlation between rule of law and gdp per capita, While the study revealed the existence of a significant positive correlation between the index of Control of corruption, Voice and accountability and the gdp per capita. Finally, we conclude that the GOOD governance—which requires transparency, accountability, rule of law, and effective and legitimate institutions....—is believed to be an important piece of economic development, while poor governance can hobble growth.

Key Words : good governance, corruption, panel models, economic development.

تمهيد:

يكشف قدر كبير من البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للفساد تأثيرات عكسية على الأداء الاقتصادي. وقد اهتم الاقتصاديون والسياسيون على نحو نموذجي بدراسة فروق التنمية الشاسعة بين البلدان الغنية بالموارد والبلدان الفقيرة منها في العالم مقيسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ووجدوا بأن اختلاف مستويات التنمية والرفاه الاجتماعي بين هذه البلدان يرجع إلى مفارقة الوفرة التي يمكن أن تتحول إلى نقمة في المدى المتوسط والطويل بفعل انتشار سلوكيات الفساد، فكثافة رأس المال الطبيعي في الكثير من البلدان النامية، قد انصرفت إلى تحقيق نتائج غير مقبولة، فبدلا من أن تكون سندا قويا للنمو، كانت كعامل مقوض له، وبل أكثر، عندما اتجهت نحو مزاحمة أشكال أخرى من رأس المال كرأس المال البشري والمادي والمالي وغيرها، فظاهرة الفساد قد ارتبطت تاريخيا بالأداء الاقتصادي الهزيل والمخيب في البلدان وفيرة الموارد، فهناك من الاقتصادين من اعتبر **المرض السياسي** الهولندي **مثل ريكي لام وليونارد وانتشكون، سنة 2003** كتفسير أساسي لتبعات وفرة الموارد الطبيعية، والبعض الآخر ***(داني رودريك وآرفيند 2003م، هالي أديسون 2003م،...)*** أقر بأن **التفسير المؤسساتي** هو التفسير الأكثر شرحا لنقمة الموارد، بحيث هناك حجج كثيرة تؤكد ذلك، فسويسرا الجبلية ليس لها منافذ بحرية هي أغنى بلدان أوروبا، اليابان التي رغم افتقارها للموارد الطبيعية، هي أغنى بلد في شرق آسيا، وتدين كلاهما بثرواتهما إلى المؤسسات التي تعزز سيادة القانون ***(م جارين، إ جاكوسي، 2003م)***. أيضا، بينت بوتسوانا التي تمثل حالة نادرة من النجاح في إدارة الموارد الطبيعية، كيف أنجزت ذلك (بول كولير، 2013).

إذن ما الذي يحرك الفساد في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية؟ وما تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان؟ لنصل في الأخير إلى عرض بعض الحلول التي تعتبر أساسية في محاربة الفساد.

أولا: الفساد وأنواعه

يعبر الفساد عن أحد أهم أعراض فشل التنظيم والإدارة في وضع سياسات سليمة في الاقتصاد، وهنا انتهت العديد من الدراسات بأن الفساد يضعف حافز الانتاج والاستثمار في البلدان النامية على النحو الذي يقلل فيها تراكم رأس المال، ويحد من فعالية الريع في التنمية ويزيد نسبة الفقر. وفي مقال لـ **(دانيال كاوفمان، 2015م، ص 21)** عرف الفساد من حيث "استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص" مشيرا في نفس الوقت بأن نطاق الفساد أوسع بكثير، عندما أقر بأنه يمثل أحد أهم أعراض فشل المؤسسات. بيد أن الفساد الذي يخل بقواعد اللعبة (نظام العدالة وحقوق الملكية والخدمات المصرفية والائتمان..) يكون مدمرا للتنمية الاقتصادية والسياسية **(روبرت كليتقراد، 1998، ص 03).**

وفي نفس السياق، قد يقصد بالفساد "بيع ممتلكات حكومية من قبل مسؤولين حكوميين"، فكلما تدخلت الحكومات أكثر في تشغيل الأسواق، ستظهر فرص الفساد للعيان بشكل أكبر من خلال ممارسة الحكومات لسلطتها التقديرية على الأنظمة وطرق تخصيص الموارد، مما يتيح للمسئولين الفاسدين إمكانية للاستحواذ على المجالات الأكثر ربحية **(Tugrul Gurgur and Anwar Shah، 2005)**. وتختلف درجة تأثير الفساد باختلاف صوره وأنواعه، وفي مقال لـ (أنور شاه ومارك شاكتر، 2004م، ص 41) بعنوان **محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تثبت**، تناول الكاتبان أنواع الفساد على أساس الممارسات المسجلة في الواقع العملي، حيث خلصا بأن الفساد يأخذ على الأقل ثلاثة أشكال عريضة وفقا للنحو التالي:

أ. **الفساد الاداري أو البيروقراطي الصغير:** هذا النوع من الأعمال يشمل تلك الصفقات المنعزلة التي يجريها موظفون عموميون فرادى لما يسيئون استخدام مناصبهم سواء بطلب رشاوي أو استرداد جزء من المستحقات أو تحويل اتجاه الأموال العامة أو تقديم خدمات بالمحابات أو لاعتبارات شخصية. في الغالب، يشار إلى مثل هذه الأفعال على أنها فساد صغير.

ب. **ثانيا: الفساد الكبير:** يشمل السرقة وسوء استخدام مقادير ضخمة من الموارد العامة من طرف موظفي الدولة، وهم عادة من أفراد الصفوة السياسية أو الإدارية.

ت. **الاستيلاء على الدولة/ المتاجرة بالنفوذ:** يطلق على ذلك التواطؤ الذي يكون بين قوى فاعلة في القطاع الخاص مع موظفين عمومين أو سياسيين بهدف تسوية مصالح خاصة متبادلة، وينصرف تعبير الاستيلاء على الدولة إلى أن القطاع الخاص يستولي على الجهاز التشريعي والتنفيذي والقضائي لتحقيق أهدافه الخاصة. وبنظرة مغايرة، فقد يتوافق مصطلح الاستيلاء مع وجهة النظر التقليدية التي تقر بأن الموظفون العموميون هم من يقومون بابتزاز القطاع الخاص واستغلاله لتحقيق أغراضهم الخاصة.

ويحاج الكاتبان في مقالهم أن البلدان التي تتنوع فيها أعمال الفساد وتتفاوت فيها نوعية التنظيم والإدارة (التقاليد والمؤسسات التي تمارس عن طريقهما السلطة في البلد) من المرجح أن تخفق. فالأمر وفقهما يقتضي إدراك تلك الظروف المحلية التي تتيح فرصا للفساد بالنسبة للقطاع الخاص والعام. وإذا كان الفساد يرتبط بالتنظيم والإدارة وكان التنظيم والإدارة يتعلقا بممارسات الدولة، فحينها جهود محاربة الفساد تتطلب جهودا محلية أكبر **(أنور شاه ومارك شاكتر، 2004م، ص 41).**

ولامحالة أن للفساد تأثير بالغ على التنمية الاقتصادية وبعدة طرق: أولا، يقلل من قدرات الدولة على تعبئة مواردها وأداء وظائفها الأساسية (المالية العامة، تنظيم السوق، السياسة النقدية، الإشراف على القطاع المالي....). ثانيا، يؤدي إلى تضخيم فواتير المشتريات الحكومية، ثالثا، يزيد من ضعف الاشراف المالي لاسيما عند ارتفاع مستويات التضخم (أنظر إلى الشكل رقم 01).

الشكل رقم 01: كيف يعيق الفساد النمو والتنمية الاقتصادية؟

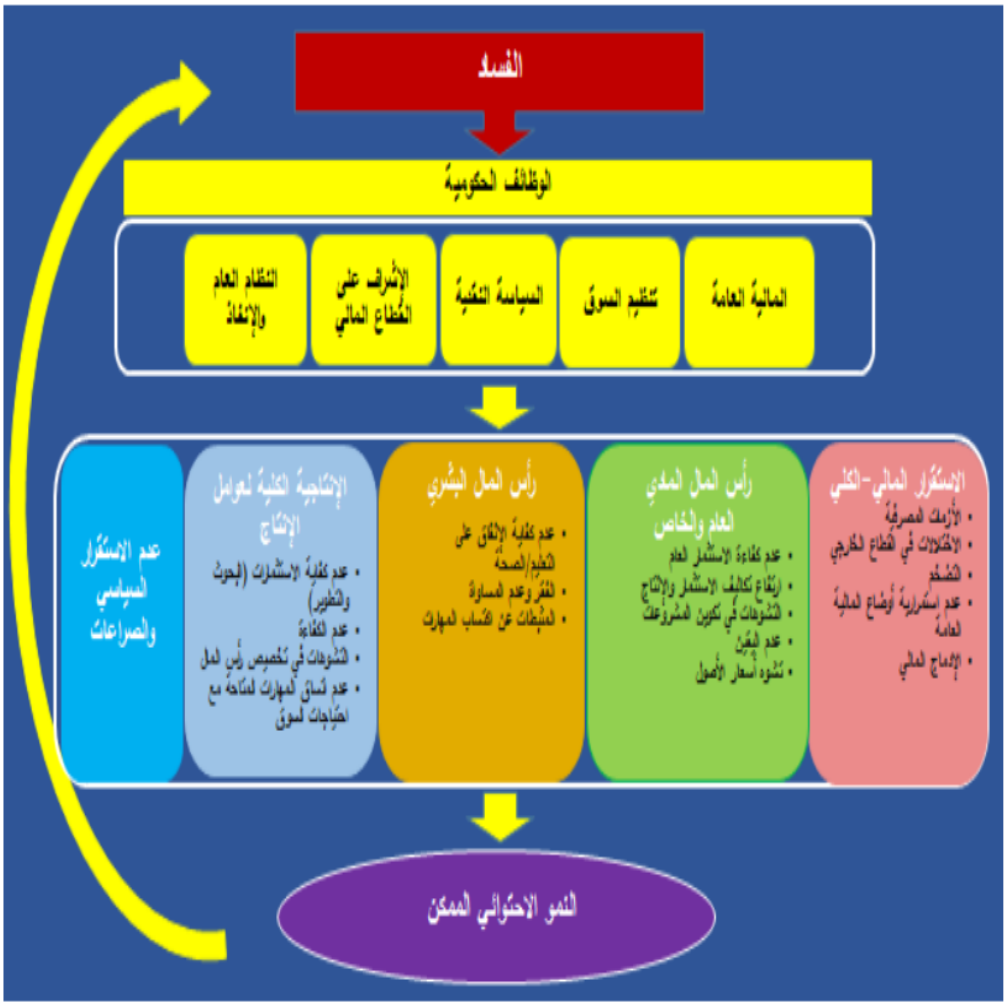

المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي، 05/11/ 2016م، للمزيد من المعلومات أنظر إلى الرابط التالي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2016/RES051116Aa.pdf

ثانيا: ما هي الأسباب المحركة للفساد؟ وماذا يستطيع صانعو السياسة عمله لمحاربة الفساد؟

تختلف الأسباب المحركة للفساد من بلد لآخر، غير أنه في الإمكان تحديد بعض الأسباب الرئيسية التي تدفع بالفاعلين الخواص أو الموظفين العموميين إلى ممارسة هذه الأفعال اعتمادا على دراسات ميدانية بما فيها دراسات اقتصادية قياسية تناولت بلدانا نامية وبلدانا متقدمة. وفي تقرير لـ(Institut der deutschen Wirtschaft Köln، سنة 2017م) تناول فيه بالتحليل أهم مسببات الفساد في العالم وفق لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: ما هي الأسباب الرئيسية المحركة للفساد؟

الأسباب	الأثر
حجم وهيكلة الحكومة	غير واضح
الديمقراطية والنظام السياسي	قوي
نوعية المؤسسات	قوي
توسع المنافسة	قوي
التوظيف وتراجع الأجور	ضعيف أو لا يوجد على الاطلاق
حرية الصحافة واستقلالية القضاء	قوي
المحددات الثقافية	تأثير قوي
نسبة النساء العاملات إلى القوى العاملة	ضعيف أو لا يوجد على الاطلاق
أشكال الاستعمار	قوي
هبة الموارد الطبيعية	قوي

Source : Dominik H. Enste, Causes and Consequences of Corruption – An Overview of Empirical Results, Institut der deutschen Wirtschaft Köln, IW-Report 2/2017, P08.

ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، نلحظ بأن هناك أسباب لها تأثير قوي على الفساد (مثل: الديمقراطية والنظام السياسي، نوعية المؤسسات، توسع المنافسة، حرية الصحافة واستقلالية القضاء، المحددات الثقافية- الدين والعرق، أشكال الاستعمار، هبة الموارد الطبيعية) وأسباب أخرى ليس لها أي تأثير أو لها تأثير ضعيف. وفي نفس الوقت، يكون لهذه الأسباب تأثير مباشرة على سجل أداء الحوكمة بحيث تشوه المشهد العام للتنمية الاقتصادية للبلد المعني في مراحل مختلفة.

ومن جهة أخرى، فقد تناولت دراسة لـ **(البنك الدولي سنة 2004م، ص ص 37-41)** بعنوان Anti- corruption Policies and Programs: A Framework for Evaluation -، بالتحليل والدراسة المسببات الرئيسية للظاهرة حين أوجزتها في النقاط التالية:

- ✓ **المنازعة في شرعية وسلطة الحكومة كوصي على الصالح العام**: يكون في البلدان التي ينتشر فيها الفساد (البلدان المدروسة) قبول متواضع لفكرة أن الدولة هي الوصي الشرعي للصالح العام، بدليل أن المحسوبية تطغى على كل شيء، فأصحاب المناصب العامة يقومون بخدمة مجموعة معينة من العملاء أو المحاسيب التي تربطهم بهم روابط: عرقية، أسرية، جغرافية، سياسية، أو مصالح اقتصادية مشتركة.
- ✓ **ضعف سيادة القانون:** يزدهر الفساد في القطاع العام عندما تطبق القوانين على البعض ولا تطبق على الآخرين، وحيث يستخدم القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلاً من حماية المصلحة العامة.

- ✓ **ضعف وعدم فاعلية إخضاع المؤسسات للمساءلة:** حيث تكون مستويات الفساد في القطاع العام منخفضة، يجد المرء عادة مؤسسات قوية تعمل بالمساءلة لمراقبة سوء استخدام السلطة من قبل الموظفين العموميين. هذه المؤسسات، يتم إنشاءها إما من قبل الدولة نفسها (مثل جهات التدقيق المحاسبي، والأنظمة القضائية، والمجالس التشريعية) أو خارج هياكل الدولة الرسمية (على سبيل المثال: وسائل الإعلام الإخبارية والمجموعات المدنية المنظمة)، ومنه تكون مساءلة القطاع العام على أفضل وجه عندما تكمل المؤسسات بعضها البعض. فالضغط النابع من مؤسسات المساءلة خارج هياكل الدولة، سيجبر مؤسسات الدولة على القيام بعملها.
- ✓ **ضعف التزام القادة السياسيين بمكافحة الفساد:** فعندما يكون الفساد متوطنا كما هو الحال في بلدان الدراسة، فمن المنطقي أن تسود شكوك بان الفساد يلامس أعلى مستويات الحكم، مما يوحي بان هناك مشكلة مؤسسية أعمق، بيد أن سبب استشراء الفساد يرجع إلى رضا صانعي القرار عن الأوضاع الراهنة، وعدم رغبتهم في تغيير الأوضاع ومحاربة الفساد.

وعليه، تحديد السبب وأثره قد يوفر فرصا أوفر لاستهداف الفساد والتصدي لأسبابه.

وتتطلب مكافحة الفساد صياغة استراتيجية شاملة تقوم على تقنيات تستهدف مباشرة سلوكيات الفساد، وهنا يقسم البنك الدولي مستويات الفساد إلى ثلاثة فئات تعكس مدى تفشي وانتشار الفساد، "انتشار مرتفع" و"متوسط" و"ضعيف" في إطار تناوله لجهود محاربة الفساد سنة 2004م، كما افترض بأن البلدان التي يكون فيها الفساد مرتفعا بأن لديها نوعية منخفضة من التنظيم والإدارة أما البلدان متوسطة الفساد فيكون لديها تنظيم وإدارة معقولة، في حين يكون للبلدان منخفضة الفساد تنظيم وإدارة جيدين. وما يكشف عنه البنك الدولي من خلال هذه الدراسة العميقة للفساد بأنه هو نفسه عرض للفشل في التنظيم والإدارة، فكلما استفحل في البلدان، قلت فرص محاربته، وأينما يكون الفساد مرتفعا فلابد من التركيز على المسببات الدفينة التي دفعت إلى ارتكاب الممنوعات في القطاع العام من خلال بناء قاعدة قانونية تعنى بالسيادة إلى جانب تقوية الخضوع للمساءلة.

وفي البلدان التي يتراوح فيها مستوى الفساد ما بين الحالات المتوسطة والمنخفضة، قد يكون من الأفضل القيام ببعض الإصلاحات على مستوى السياسات الاقتصادية والإدارة العامة زيادة على تعزيز اللامركزية بتقريب الإدارة من المواطن وإشراكه في اتخاد القرار. (أنظر إلى الجدول رقم 03). ومنه، برامج مكافحة الفساد الناجحة بحسب البنك الدولي هي تلك البرامج التي تعالج الإخفاقات الأساسية في الحوكمة على النحو الذي يسمح بتقليص فرص التربح والافلات من العقاب. وهكذا، يجب أن تستهدف البرامج نوعية الحوكمة الموجودة في البلد. وفي نشرة لصندوق النقد الدولي بتاريخ 11 ماي 2016م، اعتبر أن مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تحقيق أربعة نقط أساسية: الشفافية والمساءلة، تعزيز سيادة القانون، إلغاء القيود التنظيمية وتجنب التنظيم المفرط الذي يولد سلوك البحث عن الريع.

الجدول رقم 03: سبل مكافحة الفساد

مؤشر الفساد	نوعية الحوكمة	أولويات جهود محاربة الفساد
مرتفع	ضعيف	إرساء قاعدة قانونية قوية، تقوية مؤسسات المشاركة والمساءلة، الحد من التدخلات الحكومية.
متوسط	معقول	اللامركزية وإصلاح السياسات الاقتصادية والإدارة العامة (إدخال حوافز لتحسين الخدمات الإدارية وتنافسيتها).
منخفض	جيد	وضع برامج واضحة لمكافحة الفساد من خلال إنشاء وكالات وهيئات لمحاربة الفساد، وتقوية الإدارة المالية، ورفع الوعي الجماهيري والحكومي.

Source: Banque mondiale, 2004, Mainstreaming Anti-Corruption Activities in World Bank Assistance—A Review of Progress Since 1997 (Washington: World Bank), P12.

ثالثا: الفساد والتنمية الاقتصادية في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية: تشخيص أدبي

إن قضية الفساد لها علاقة كبيرة بالريع والاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية لأن أنشطة استخراج النفط والغاز وغيرها من الموارد الباطنية تعد من قبيل الأنشطة الريعية بامتياز بحيث تدعم سلوكيات البحث عن الريع والتربح، وفي هذا الصدد، وجد كل من **(Ades and DiTella، 1999م، ص ص982 – 993)** في دراستهم التجريبية لعينة من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية (52 بلد)، بعنوان: الريع، التنافس، والفساد، بأن مستوى الريع وهيكل السوق هما محددان رئيسيان لمستويات الفساد.

وفي دراسة لكل من **(K.Murphy ,A. Shleifer ,R. Vishny، 1993، ص 409)**، توصلوا بان هناك سببان في أن تكون أنشطة البحث عن الريع مكلفة بالنسبة للنمو الاقتصادي:

أولا: أن أنشطة البحث عن الريع توفر دخلا طبيعيا مرتفعا، وبذلك أي زيادة في نشاط البحث عن الريع ستجعله أكثر جذبا من الأنشطة الانتاجية الأخرى، مما يؤدي إلى توازنات متعددة في الاقتصاد أسوئها التي تتميز بمستوى عالي من أنشطة البحث عن الريع مرفوقة بمستوى منخفض من الناتج.

ثانيا: إن البحث عن الريع من طرف جهات رسمية يعيق الأنشطة الابداعية أكثر من تعطيله لأنشطة إنتاجية أخرى، ومنه الابداع والتجديد يعتبر كمحرك للنمو، بينما السعي الحكومي لتحقيق الريع يمثل العامل الأكثر تثبيطا للنمو.

وفي نفس الاتجاه، وجد كل من **(James A. Robinson & Ragnar Torvik & Thierry Verdier، 2006، ص 468)** في بحثهم الموسوم بعنوان "**Political foundations of the resource curse**"، بأن أن

طفرات الموارد توفر للسياسيين الكثير من الريوع بما يسمح لهم بتعزيز قوة نفوذهم السياسي، من خلال استخدامهم لهذه الموارد المالية في التأثير على نتائج الانتخابات لضمان بقائهم في السلطة، فهذا الأمر يزيد من سوء تخصيص **misallocation** الموارد بين القطاعات المتبقية في الاقتصاد. ومثل هذه السلوكيات، تعمل على اعادة توجيه الحوافز الاقتصادية نحو خدمة مصالح الصفوة السياسية، أين يكون التنافس سياسيا على الريع **(توبي شيللي، 2010، ص ص 61 -62).**

وظهرت العديد من التساؤلات حول مدى **تلازم كل من النفط والفساد**، ففي دراسة لـ (**Leite c, and j Weidmann** ، 1999، ص ص01- 31)، توصل الكاتبان بأن وفرة الموارد الطبيعية تخلق فرصا مواتية لتفشي سلوكيات البحث عن الريع، بحيث تعتبر كعامل مهم في تحديد مستويات الفساد في البلدان النامية. فهل تتسق نقمة الموارد مع فرضية تفشي الفساد وضعف المؤسسات؟ الجواب هو نعم، فمستويات الفساد ونوعية المؤسسات تبقى كعنصر رئيسي في تحديد النمو المستدام وفي تفسير أسباب اختلاف أوجه الرخاء بين البلدان، هذا ما وضَحه كل من داني رودريك وآرفيند سوبرامانيان وجيفري د. زاكس وهالي إديسون في مجلة التمويل والتنمية- ليونيو 2003م، العدد2، عندما ركزت وجهة نظرهم ضمنا على مدى قدرة المؤسسات على خلق حوافز مواتية للسلوك الاقتصادي المطلوب في التنمية، فـ**(Christian Eigen-Zucchi, Gunnar S. Eskeland et ZmarakShalitzi ، 2003م، ص43)** قد بحثوا عن أي ظرف تتحول فيه وفرة الموارد الطبيعية إلى كنز ومتى تكون **نقمة** أو مصدرا للمصاعب. وفي سياق الترتيبات المؤسساتية القادرة على كبح جماح سلوكيات البحث عن الريع والمظالم، يكون لاستغلال الموارد الطبيعية **آثار إيجابية**، بينما عندما تتسم المؤسسات (القواعد والمنظمات الرسمية وغير الرسمية) بالضعف والهوان، فسيكون لاستغلال الثروات الطبيعية تداعيات سلبية، فضعف المؤسسات وتنامي ممارسات الفساد تنقص من قدرات الدولة وتجعل المسؤولين غير خاضعين للمساءلة عن نتائج أعمالهم وطرق إدارتهم للريع أين تضعهم خارج دائرة المحاسبة، فضمور النَمو وفتور الإصلاحات في بلدان الموارد، كلَها نتائج توحي بأن هناك تفسخ اقتصادي وضياع لفرص التنمية، وبالتالي تكون **نقمة الموارد** كأحسن تفسير لمثل هده النتائج، أو بمعنى آخر وجود تناسب طردي بين الفساد ووفرة الموارد الطبيعية ونقص النمو الاقتصادي. ولقد نظرت الورقة البحثية التي قدمها **(Khalid R. Alkhater، 2009، ص01).** في هذه القضية، حين بحثت في فرضية **الدولة الريعية المفترسة** وأثرها على النتائج الإنمائية، وخرجت بتحليل مهم مفاده بأن حجمها يتسع بسيادة الاستبداد والتخلف على حساب التنمية والتطوير.

وبالرجوع إلى مؤشر قياس الفساد في العالم CPI **(Corruption Perception Index)** الذي وضعته المنظمة الدولية للشفافية، نجد بأن معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية قد حظيت برتب غير مطمئنة سنة 2017م كونها صنفت ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم. فقد احتلت فنزويلا المرتبة 169 من أصل 184 بلد بـ 18 نقطة (من 0 نقطة إلى 100 نقطة، بحيث تعد الدرجة 0 أسوء نقطة، والدرجة 100 أحسنها على الاطلاق)، مالي ومالاوي بـ 31 نقطة في المرتبة 122.

الجدول رقم 02: ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تبعا لدرجة الفساد

البلدان	الترتيب	CPI لسنة 2017م.
النرويج	85	03
بوتسوانا	61	34
الشيلي	67	26
نيجيريا	27	148
الكاميرون	25	153
سيراليون	30	130
مالي	31	122
ملاوي	31	122
تشاد	20	165
مدغشقر	24	155
غينيا بيساو	17	171
الجزائر	33	112
ليبيا	17	171
فنزويلا	18	169

المصدر: المنظمة الدولية للشفافية.

والملاحظ من الجدول أعلاه، أن معظم البلدان المنتجة والمصدرة للبترول تتميز بمستويات فساد مرتفعة بحسب مؤشر قياس الفساد لضعف نوعية مؤسساتها، هذا ما يؤكد فرضية نقمة الموارد الطبيعية بها، باستثناء النرويج، الشيلي، بوتسوانا، وأحد العوامل التي ساهمت في انخفاض مستويات الفساد في مثل هذه البلدان، هو حصولها على درجة عالية في التنظيم والإدارة وفي نوعية مؤسساتها العامة. وعليه نتائج هبات الموارد الطبيعية تتوقف على نوعية المؤسسات التي تدير هذه الثروة، إذ يمكن أن تذهب الثروة جفاءا، إذا كانت الدولة المستفيدة تسودها مؤسسات صديقة مهيمنة **grabber friendly institutions**. وفي هذه الحالة، ستكون وفرة الموارد الطبيعية نقمة على الاقتصاد بدلا من أن تكون نعمة خالصة، والعكس صحيح (**Mehlum, H , Moene,K and Torvik,R, 2006**).

وفي سياق متصل، يعطي مؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية انطباعا عاما بأن البلدان التي تحظى بهبات طبيعية سخية بأن **سلوكها ريعي** يقوم على **الاستحواذ**، مما يجعل مؤسسات الدولة ضعيفة. ومع استفحال ظاهرة الفساد في أوساط المجتمع، فإن وفرة الموارد الطبيعية ستؤدي إلى حروب أهلية خصوصا في ظل غياب **ممارسات الحوكمة**. وفي هذا الشأن حاول (**Ross , 2003, p17-19. M**) الربط بين وفرة الموارد الطبيعية (النفط، الألماس، الذهب، الخشب، الحديد.....) والحروب الأهلية

في 16 دولة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2002، وخلص بأن ثروة الموارد الطبيعية تسهم في نشوب الصراعات المسلحة، حيث ينجم عنها أربعة آثار رئيسية: آثار على الاقتصاديات، آثار على الحكومات، آثار على المجتمع الذي يقطن في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وآثار على حركات التمرد. وخلصت الدراسات في هذا المجال، بان الرشوة، فساد المسؤولين، استبداد الأنظمة، هي خصائص أساسية للدولة الريعية وهي عناصر مفسرة بقوة لأدائها السيء في مجال التنمية والنمو **(زايري بلقاسم، 2013، ص11)**.

ونشير في سياق هذا التحليل إلى أهمية تحليل سلوكيات الاستحواذ على الريع وأثرها على التنمية الاقتصادية، فإشكالية الريع والحديث عنه تدخل ضمن مجال نظري واسع تتطور حوله مفاهيم متعددة أبرزها الفساد والمؤسسات، فالدراسات تشير بأن الدول الريعية لا تحسن استخدام الريع بيد أنها تظهر كلاعب رئيسي في معادلة توزيع الدخل الريعي عبر النفقات العمومية وتحصيل الضرائب، وهنا الريع يصبح مصدرا للتخلف والقلق حول ما يتبقى منه للأجيال القادمة.

عموما، ضعف الحوكمة في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية باستثناء بعض البلدان التي سبق ذكرها، يرجع إلى التقاليد والمؤسسات التي تمارس عن طريقها السلطة في هذه البلدان بما في ذلك العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على وضع سياسات سليمة وتطبيقها وحتى مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم. وفي هذا الشأن، أدرج **(Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, 2008, PP07-08)** ستة مؤشرات لقياس الحوكمة، وهي:

1. **الصوت والمساءلة – (VA)** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنو البلد على المشاركة في انتخاب واختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.
2. **الاستقرار السياسي وغياب العنف - (PV) :** يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك الإرهاب.
3. **فعالية الحكومة - (GF)** يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية الحكومة في الالتزام بهذه السياسات.
4. **الجودة التنظيمية - (RQ)** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.
5. **سيادة القانون – (RL)** يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين بالقواعد التنظيمية والقانونية في المجتمع، وعلى وجه الخصوص نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم.

6. **السيطرة على الفساد - (CC)** يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة أو مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة الفساد، وكذلك مدى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة.

رابعا: تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في بعض البلدان المصدرة للموارد الطبيعية: تشخيص قياسي

1.4 تعريف المتغيرات وتقديم النموذج

سنقوم من خلال هذه الورقة البحثية، بمحاولة تقدير أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في بعض البلدان المصدرة للموارد الطبيعية (الجزائر، الكاميرون، نيجيريا، فنزويلا) خلال الفترة الممتدة من: 1996 إلى غاية 2015م، ولغرض تحقيق هدف الدراسة سنعتمد على نماذج بيانات البانل Panel Data، بيد أنها تأخذ بعين الاعتبار بعدين وهما كل من: أثر تغير الزمن (السلاسل الزمنية) وأثر الاختلاف بين البيانات المقطعية. وعليه الدراسة تحتوي على أربعة (04) مقاطع متمثلة في أربعة بلدان، وفي نفس الوقت يغطي كل مقطع 21 مشاهدة.

وتعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الاحصاءات المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (قاعدة البيانات WGI) إذ سيتم استخدام أساليب قياسية كمية بالاعتماد على برنامج EVIWES 9 للتعرف على مدى تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في البلدان المختارة للتجريب والدراسة.

<u>ويمكن تعريف متغيرات النموذج وفق النحو التالي:</u>

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الخام LNGDPPERCAPITA الذي يعبر عن مستوى التنمية الاقتصادية لبلدان العينة المدروسة.

المتغيرات المستقلة: تنقسم إلى قسمين وهما:

- ✓ **المتغيرات الكلاسيكية المحددة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام**: تتكون هذه المتغيرات من متغير لوغاريتم الكثافة السكانية LNPOP ولوغاريتم نسبة صادرات البترول إلى الناتج المحلي EXPOILGDP.

- ✓ **المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد**: قام دانيال كوفمان وآخرون تحت تأطير مؤسسة البنك الدولي بوضع ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في جميع أنحاء العالم، حيث قيمة المؤشرات تتراوح بين 2.5- و+2.5، فكلما اقتربت قيم المؤشرات من +2.5 كلما دل على جودة الحكم، والعكس يحدث عندما تقترب قيم المؤشرات من 2.5-. وتتمثل المتغيرات المستعملة في كل من: مراقبة الفساد CC، فاعلية الحكومة GF، القاعدة القانونية RL، الصوت والمساءلة VA، نوعية التنظيم RQ.

ويأخذ النموذج عموما الشكل التالي:

$$LNGDPPERCAPITA = C(1) + C(2)*LNPOP + C(3)*EXPOILGDP + C(4)*CC + C(5)*GF + C(6)*RL + C(7)*VA + C(8)*RQ + C(9)*PS$$

2.4 تقديم ملخص وصفي وإحصائي لمتغيرات النموذج

سنقوم بالاستعانة ببعض مقاييس الاحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الوسيط، القيم العظمى، القيم الدنيا، الانحراف المعياري..... عدد المشاهدات) فقط من أجل إعطاء صورة مبسطة حول المتغيرات المستعملة في الدراسة، والجدول التالي سيتناول ذلك بالتفصيل:

الجدول رقم 03: تقديم ملخص وصفي وإحصائي لمتغيرات النموذج

Date: 03/28/18 Time: 22:01
Sample: 1996 2015

	LNGDPPERC	LNPOP	EXPOILGDP	CC	GF	RL	VA
Mean	7.715865	17.46388	79.12711	-0.939915	-0.852061	-1.097591	-0.889630
Median	7.752473	17.22725	91.74341	-0.986768	-0.894135	-1.114361	-0.925457
Maximum	9.513788	18.98861	99.63503	-0.420723	-0.434927	-0.544460	-0.039467
Minimum	5.616725	16.44108	0.552258	-1.333276	-1.200624	-1.812253	-1.663175
Std. Dev.	0.943961	0.773182	25.44152	0.260170	0.216542	0.300131	0.272552
Skewness	-0.058678	0.940526	-1.620066	0.641202	0.289293	-0.210983	0.586657
Kurtosis	2.515858	2.457731	5.076278	2.230255	2.007736	2.652478	4.759535
Jarque-Bera	0.630755	9.740707	37.64053	5.685881	3.353346	0.759517	11.36794
Probability	0.729513	0.007671	0.000000	0.058254	0.186995	0.684027	0.003400
Sum	470.6678	1065.297	4826.754	-57.33482	-51.97569	-66.95307	-54.26743
Sum Sq. Dev.	53.46369	35.86864	38836.26	4.061311	2.813415	5.404701	4.457079
Observations	61	61	61	61	61	61	61

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 9

3.4 تقدير النموذج

وفي دراستنا هذه، سنستخدم طريقة أوزان المربعات الصغرى المعممة EGLS لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد لثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model. والجدول رقم 04 يوضح نتائج تقدير أثر الفساد (المعبر عنها بقيم مؤشرات الحوكمة التي جلها سالبة) على التنمية الاقتصادية في بعض البلدان المصدرة للموارد الطبيعية (للمزيد من المعلومات أنظر إلى قائمة الملاحق).

الجدول رقم 04: نتائج تقدير أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في بعض البلدان المصدرة للموارد الطبيعية خلال الفترة الممتدة من: 1996 إلى غاية 2015م.

نماذج التقدير				
REM	FEM	PRM		
17.31164	22.34754	14.23809	المعامل	**C**
5.478758	*11.52595	4.524185	t الاحصائية	
−0.579488	−0.909155	−0.400589	المعامل	**LNPOP**
−2.987611	*−7.270624	−2.109926	t الاحصائية	
0.011022	0.026723	0.013030	المعامل	**EXPOILGDP**
2.925601	*6.959929	3.936868	t الاحصائية	
1.308374	1.207414	0.859057	المعامل	**CC**
2.402131	*2.553522	2.559937	t الاحصائية	
−1.794042	−0.395478	−0.764442	المعامل	**GF**
−1.718013	−0.587557	−1.181987	t الاحصائية	
0.800744	−1.389995	0.388531	المعامل	**RL**
1.182730	*−2.286173	0.846537	t الاحصائية	
1.291972	1.162003	1.254430	المعامل	**VA**
3.684822	*5.569453	5.233128	t الاحصائية	
−1.535988	0.625697	−1.344140	المعامل	**RQ**
−5.229513	1.630814	−6.745165	t الاحصائية	
0.581107	0.868830	0.695801	R-squared	
0.325282	1.506965	0.522431	اختبار داربن واتسون DW	
0.000000	0.000000	0.000000	Prob(F-statistic)	

*المعاملات معنوية عند مستوى 5%.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 9

وتكتب معادلة نموذج الآثار الثابتة رياضيا بالشكل التالي:

LNGDPPERCAPITA = 22.34 - 0.90*LNPOP + 0.02*EXPOILGDP + 1.20*CC - 0.39*GF - 1.38*RL + 1.16*VA + 0.62*RQ+ [PER=F]

وبناء على النتائج الواردة في الجدول أعلاه، نستنتج ما يلي:

- بأن نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model هو النموذج الأفضل بالمقارنة مع بيانات كل من: نموذج الانحدار التجميعيPooled Regression Model، نموذج الآثار العشوائية Random Effects

Model، في شرح أثر الفساد على التنمية الاقتصادية لبلدان العينة، كون النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين الأخطاء (إحصائية داربن واتسن تقع ضمن منطقة الثقة).

- بأن النموذج المقدر هو معنوي تبعا لقيمة احتمال F، بحيث تشرح التغيرات الحاصلة في المتغيرات المؤسساتية إلى جانب متغيرات الاقتصاد الكلي (لوغاريتم الكثافة السكانية، ونسبة صادرات البترول إلى الناتج المحلي الخام) نسبة 86.88% من تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، كما نتبين من نتائج التقدير ما يلي:

✓ وجود تأثير سالب ومعنوي لمتغير لوغاريتم الكثافة السكانية LNOP على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، فكلما ارتفعت الكثافة السكانية في البلدان النامية كلما قل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، باعتبار أن البلدان الريعية لا تولي اهتماما كاف للاستثمار في المورد البشري مما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية بها. هذه النتيجة تتوافق مع ما خلص به **(بول كوليير، 2013، ص 54)** حين اعتبر بأن النمو السكاني السريع في بلدان الموارد سيفضي إلى خفض نصيب الفرد من المورد الذي يساهم بدوره بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الخام.

✓ تؤثر نسبة صادرات البترول إلى الناتج المحلي الخام إيجابا ومعنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ولكن بنسبة ضئيلة لا تكاد تذكر بحيث تقدر بـ2.67%، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية في هذه البلدان لم تفضي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج أو بالأحرى إلى تحسين مستوي التنمية الاقتصادية بها، هذا ما يتوافق مع أدبيات نقمة الموارد الطبيعية التي تفيد بأن هبة الموارد الطبيعية والمعدنية لم تؤتي بثمارها على النمو والتنمية الاقتصادية (دراسات زاكس ووارنر: 1995، 1997، 2001، ودراسة جيلفسون سنة 2004م) في البلدان التي تصدر بكثافة تلك الموارد.

✓ وفيما يخص تأثير المتغيرات المؤسساتية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في البلدان المدروسة، نجد بأن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشري مراقبة الفساد والصوت والمساءلة ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. هذه النتيجة مقبولة إحصائيا وغير معقولة بالنسبة إلى الواقع الاقتصادي والمؤسساتي للبلدان المدروسة بيد أنها تتنافى مع ما توصلت إليه أدبيات نقمة الموارد الطبيعية التي تفيد بأن مؤشرات الحوكمة تؤثر عكسيا على التنمية الاقتصادية في البلدان المصدرة للموارد على سبيل الحصر. أما تأثير القاعدة القانونية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فقد جاء سالبا ومعنويا، وهي نتيجة تؤكد فرضية نقمة الموارد الطبيعية في بلدان الدراسة، كما أنها تتوافق مع نتائج دراسة **(زاكس ووارنر، 1997)** بعنوان مصادر النمو البطيء في الاقتصاديات الافريقية، التي تبينت بأن بلدانا مثل: مدغشقر، مالي، نيجيريا، الجزائر، زامبيا، غانا، لم تستطع تجنب نقمة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية بسبب انخفاض نوعية مؤسساتها باستثناء بوتسوانا التي قدرت

نوعية مؤسساتها بـ 7.00 نقطة عندما قدرت نسبة مساهمة رأس مالها الطبيعي من الثروة الوطنية بـ6.3 نقطة. كذلك، يظهر بأن لكل من متغيري الفاعلية الحكومية ونوعية التنظيم تأثير غير معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

وفي الأخير، تكشف نتائج الآثار الثابتة للفترات المقطعية (خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2015م)، بأن الأثر السالب قد انحصر أكثر ما بين 1996 و2007، حيث قدر في سنة 1996م بـ 0,98-، بينما بلغ أوجه خلال سنة 2000م عندما قدر بـ 1,18-، هذه القيم تعكس درجة نقمة الموارد الطبيعية ومدى تأثير الفساد (بحكم انخفاض مستويات الحوكمة) على التنمية الاقتصادية لبلدان العينة خلال تلك الفترة. ومن جهة أخرى، شهدت الآثار الثابتة تحسنا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015، ومن الأسباب المفسرة بقوة لهذا التحسن التحويلات الاجتماعية الهائلة التي صرفت عقب ارتفاع أسعار البترول فضلا عن زيادة النفقات العامة، غير أن هذا الوضع لم يستمر على حاله بمجرد تهاوي أسعار النفط أين انعكس تأثيرها مباشرة على قيم هذه الآثار بخصاصة عندما أخذت بالانخفاض حين قدرت بـ0.46 سنة 2015م مقارنة بـ 1.085 سنة 2011، وبالتالي **دورية السياسة المالية** إلى جانب **الفساد** (تدهور شروط الحوكمة) قد أثرا عكسيا على المشهد العام للتنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام) في بلدان العينة بسبب استشراء الفساد وتفشي سلوكيات البحث عن الريع في القطاع العام، وهو الأمر الذي جعل من وفرة الموارد الطبيعية نقمة وليس نعمة على اقتصاداتها.

الجدول رقم 05: نتائج الآثار الثابتة للفترات المقطعية لبلدان العينة مجتمعة

السنوات	الأثر
1996	-0.989042
1998	-0.893923
2000	-1.187357
2002	-0.590554
2003	-0.656133
2004	-0.400979
2005	-0.414540
2006	-0.335892
2007	-0.201461
2008	0.535216
2009	0.550932
2010	0.563346
2011	1.085684
2012	0.748871
2013	0.785584
2014	0.920331
2015	0.464546

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 9

الخلاصة:

لقد عملنا من خلال ورقتنا البحثية هذه، على تحديد أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية لعينة متكونة من أربعة (04) دول نفطية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015م باستعمال نمادج البانل، بحيث توصلنا إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين القاعدة القانونية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، أيضا سجلنا وجود علاقة موجبة ومعنوية بين مؤشري مراقبة الفساد، الصوت والمساءلة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

وعليه، هناك ثلاثة أمور ينبغي على صناع السياسات مراعاتها في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية:

أولا: الحوكمة عنصر ضروري في عملية النمو والتنمية الاقتصادية: يتضح من التجارب الميدانية والدراسات التطبيقية ارتباط النمو السريع والأداء الانمائي الجيد بتحسن الحوكمة، بخاصة في مجالات: فعالية الحكومة، ونوعية التنظيم، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد، وتتضح الصلة بين النمو وهذه المؤشرات أكثر في البلدان الصناعية أو البلدان المستوردة الصافية للموارد الطبيعية وعلى العكس من ذلك في البلدان المصدرة الصافية للموارد الطبيعية. والتفسير المعقول هو أن هناك علاقة سببية تسيير في الاتجاهيين بين تحسين جودة الحوكمة وارتقاء أداء التنمية، بحيث تعزز كل واحدة منهما الأخرى.

ثانيا: تختلف الأهمية النسبية لعناصر الحوكمة المطبقة بحسب مرحلة التنمية التي وصلها البلد المعني، بحيث يجب على البلدان التي تشهد تقلبات كبيرة في مداخيلها تبعا لتطاير أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية، أن تسعى جاهدة لزيادة فعالية حكوماتها، وتحسين نوعية التنظيم، وتعزيز سيادة القانون، وتشديد السيطرة على الفساد (الحد من انتشار سلوكيات البحث عن الريع، منع الصراعات والحروب الأهلية، توفير الخدمات العامة الضرورية)، كما يقتضي الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى في التنمية الاقتصادية تحسين جودة الحوكمة، بمعنى زيادة وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار ومساءلة الحكومة.

ثالثا: يختلف عائد إصلاحات الحوكمة باختلاف مؤشرات التنمية الاقتصادية، فالفساد في البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية على نطاق واسع يحول دون وصول التحويلات والخدمات العامة إلى الطبقات الاجتماعية الهشة مما يقلل من مستوى الرفاه الاجتماعي، بينما ضعف القواعد التنظيمية يعرقل الاستثمار ويفسد مناخ الأعمال، وعليه ينبغي أن يكون هناك سعي جاد لتنفيذ تام لعناصر الحوكمة لبلوغ جميع أبعادها لاسيما إذا تم تحقيق تنمية مؤسساتية واقتصادية معا.

قائمة المراجع:

دانيال كاوفمان، تأثير الفساد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015م.

Robert Klitgaard, Corruption, Finance & Development / March 1998.

Gurgur, Tugrul, and Anwar Shah, 2002, "Localization and Corruption: Panacea or Pandora's Box?" in Managing Fiscal Decentralization, ed. by Ehtisham Ahmad and Vito Tanzi (London and New York: Routledge Press).

أنور شاه ومارك شاكتر، محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تثبت، مجلة التمويل والتنمية/ العدد 4/ ديسمبر2004.

Dominik H. Enste, Causes and Consequences of Corruption – An Overview of Empirical Results, Institut der deutschen Wirtschaft Köln, IW-Report 2/2017, P08.

Banque mondiale, 2004, Mainstreaming Anti-Corruption Activities in World Bank Assistance—A Review of Progress Since 1997 (Washington: World Bank), P12.

Murphy K. , Shleifer A. & Vishny R. ," Why is Rent –Seeking So Costly ? " , The American Economic Review , Vol. 83 , N 02 , May 1993.

J. A. Robinson, R. Torvik, T. Verdier, "Political Foundation of The Resource Curse ", Journal of Development Economics V 79 , 2006.

Ades, Alberto / Di Tella, Rafael, 1999b, Rents, Competition, and Corruption, in: The American Economic Review, 89. Jg., Nr. 4, S. 982–993.

Leite C. & Weidman J. " Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources , Corruption , and Economic Growth " , International Monetary Fund , Working Paper , July 1999.

Christian Eigen-Zucchi, Gunnar S. Eskeland et ZmarakShalitzi, Les institutions ne servent pas seulement la croissance, Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2003, Volume 40, Numéro 02.

Khalid R. Alkhater, "State and Development: Production or Predation," in "The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Irvine - California, 2009.

Ross M. , "The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor ". In ,"Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action ", Bannon Lan &Collier Paul , The World Bank , Washin gton , D.C. ,2003.

زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية تندرج ضمن أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013م، جامعة سطيف 01.

Daron Acemoglu, Causes profondes de la pauvreté, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2003, Volume 40, Numéro 02.

Mehlum H. , Moene K. & Torvik R. , "Institution and The Resource Curces ", The Economic Journal Vol.116 , Junuary 2006 , PP :1-20.

توبي شيللي، النفط: السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمته إلى العربية دينا ملاح، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الأولى، 2010.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, 2003, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996–2002 (Washington: World Bank).

بول كوليير، تحت الضغوط: الادارة الرشيدة لاكتشافات الموارد الطبيعية تتطلب إلماما كاملا من المواطنين والحكومات، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2013م.

Sachs & Warner, "sources of slow growth in african economies", Journal of African Economies December 1997, Volume 6, Number 3, p :Data Appendix .

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LNGDPPERCAPITA
Method: Panel Least Squares
Date: 03/28/18 Time: 13:19
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 61
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.34754	1.938890	11.52595	0.0000
LNPOP	-0.909155	0.125045	-7.270624	0.0000
EXPOILGDP	0.026723	0.003840	6.959929	0.0000
CC	1.207414	0.472842	2.553522	0.0149
GF	-0.395478	0.673088	-0.587557	0.5604
RL	-1.389995	0.608001	-2.286173	0.0281
VA	1.162003	0.208639	5.569453	0.0000
RQ	0.625697	0.383672	1.630814	0.1114

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.868830	Mean dependent var	7.715865
Adjusted R-squared	0.787291	S.D. dependent var	0.943961
S.E. of regression	0.435358	Akaike info criterion	1.461632
Sum squared resid	7.012849	Schwarz criterion	2.292140
Log likelihood	-20.57979	Hannan-Quinn criter.	1.787116
F-statistic	10.65548	Durbin-Watson stat	1.506965
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 02: تقدير نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: LNGDPPERCAPITA
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 03/28/18 Time: 13:33
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 61
Linear estimation after one-step weighting matrix
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.23809	3.147107	4.524185	0.0000
LNPOP	-0.400589	0.189859	-2.109926	0.0396
EXPOILGDP	0.013030	0.003310	3.936868	0.0002
CC	0.859057	0.335577	2.559937	0.0134
GF	-0.764442	0.646743	-1.181987	0.2425
RL	0.388531	0.458965	0.846537	0.4011
VA	1.254430	0.239709	5.233128	0.0000
RQ	-1.344140	0.199275	-6.745165	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.695801	Mean dependent var	10.19403
Adjusted R-squared	0.655624	S.D. dependent var	4.416096
S.E. of regression	0.621877	Sum squared resid	20.49674
F-statistic	17.31830	Durbin-Watson stat	0.522431
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.549279	Mean dependent var	7.715865
Sum squared resid	24.09723	Durbin-Watson stat	0.283808

الملحق رقم 03: تقدير نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: LNGDPPERCAPITA
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 03/28/18 Time: 13:31
Sample: 1996 2015
Periods included: 17
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 61
Swamy and Arora estimator of component variances
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.31164	3.159775	5.478758	0.0000
LNPOP	-0.579488	0.193964	-2.987611	0.0043
EXPOILGDP	0.011022	0.003768	2.925601	0.0051
CC	1.308374	0.544672	2.402131	0.0198
GF	-1.794042	1.044254	-1.718013	0.0916
RL	0.800744	0.677031	1.182730	0.2422
VA	1.291972	0.350620	3.684822	0.0005
RQ	-1.535988	0.293715	-5.229513	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Period random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.435358	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.581107	Mean dependent var	7.715865
Adjusted R-squared	0.525782	S.D. dependent var	0.943961
S.E. of regression	0.650044	Sum squared resid	22.39555
F-statistic	10.50344	Durbin-Watson stat	0.325282
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.581107	Mean dependent var	7.715865
Sum squared resid	22.39555	Durbin-Watson stat	0.325282